

بن طوق: التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة تدخل حيز التنفيذ خلال عامين



قال عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، إن وزراء السياحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اعتمدوا خلال اجتماعهم السابع الذي عقد مؤخراً في سلطنة عُمان، التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، وإن إجراءات تطبيق هذه التأشيرة ستناقش خلال الشهر المقبل من قبل أصحاب المعالي وزراء الداخلية في دول المجلس لاعتمادها ومن ثم رفعها إلى اجتماع القادة في القمة الخليجية المقبلة. وأضاف أنه سيتم بعد اعتماد التأشيرة، وضع الضوابط والتشريعات الخاصة بتطبيقها؛ وأن من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ خلال عامي 2024 و2025 بحسب جهوزية الأنظمة الداخلية لدول «التعاون».

وأشار إلى أن التأشيرة الجديدة ستتيح لحاملها زيارة 6 دول في تأشيرة سياحية موحدة؛ إذ تركز على استقطاب السياح وإبقائهم في دول مجلس التعاون الخليجي لمدة أطول وهو ما من شأنه أن يعزز التكامل الاقتصادي الخليجي.

• مسار سياحي خليجي

وقال عبدالله بن طوق إن المرحلة المقبلة تتطلب دراسة مسار سياحي خليجي موحد يربط دول المجلس بمسار واحد ينتهجه الزوار الأجانب الذين تمتد إقامتهم لأكثر من 30 يوماً، وذلك للاستفادة من التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة بعد تطبيقها.

وأوضح أن مجلس السياحة الإماراتية ناقش خلال اجتماعه أخيراً، إعداد المسار السياحي الإماراتي الذي يربط الإمارات السبع ببعضها، وذلك في إطار الاستعداد والجاهزية للارتباط الخليجي عند تطبيق التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، والذي بدوره ي طرح منتجاً سياحياً جديداً لجذب السياح الدوليين إلى منطقة الخليج العربي.

ولفت بن طوق المري، إلى أن هذه المبادرة تأتي ضمن استراتيجية مجلس التعاون الخليجي 2030، التي تستهدف زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الرحلات البينية وعدد نزلاء الفنادق على مستوى دول المجلس، وجعلها الوجهة السياحية الرائدة على مستوى العالم للسياح الإقليميين والعالميين.

وأشار إلى أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات تصل إلى 14%، مضيفاً: «نستهدف زيادة مساهمة هذا القطاع إلى 18% بما يسهم في تحقيق الأهداف السياحية الاستراتيجية للإمارات».

وقال وزير الاقتصاد، إن دول الخليج تمتلك بنية تحتية متطورة ومؤهلة لقطاع السفر والسياحية؛ إذ بلغ إجمالي عدد المنشآت الفندقية فيها 10 آلاف و649 منشأة بنهاية عام 2022 بنمو نسبته 1.2% مقارنة بعام 2016، وإن دولة الإمارات تضم 1114 منشأة فندقية لتحتل المرتبة الثانية على مستوى دول الخليج بعد السعودية، فيما وصل إجمالي % عدد الغرف في المنشآت الفندقية في دول الخليج إلى 674 ألفاً و832 غرفة بنمو قدره 0.4.

وأشار إلى أن الاستراتيجية الخليجية السياحية المشتركة «2030-2023» تستهدف زيادة عدد الرحلات الوافدة إلى دول مجلس التعاون بمعدل سنوي يبلغ 7.0%، مبيناً أن عدد زوّار دول الخليج وصل العام الماضي إلى 39.8 مليون زائر. بنسبة نمو بلغت 136.6% مقارنة بعام 2021، فيما تستهدف الوصول إلى 128.7 مليون زائر بحلول عام 2030.

• الإنفاق

وأضاف أن دول مجلس التعاون تستهدف زيادة إنفاق السياح الوافدين إليها بمعدل نمو سنوي يبلغ 8.0%؛ حيث من المتوقع أن يصل إلى 96.9 مليار دولار بنهاية عام 2023 بنمو يصل إلى 12.8% مقارنة بعام 2022، والوصول إلى 188 مليار دولار بحلول عام 2030.

وأضاف أن دول مجلس التعاون الخليجي تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السفر والسياحة بمعدل نمو سنوي يبلغ 7%، وإن من المتوقع أن يصل إجمالي القيمة المضافة لقطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي لدول الخليج إلى 185.9 مليار دولار في عام 2023 بنمو 8.5% مقارنة بعام 2022 الذي حققت خلاله 171.4 مليار دولار.

وأوضح أن دول «التعاون» تضم 837 موقعاً سياحياً تستحوذ الإمارات على 399 منها لتتصدر دول الخليج بعدد المواقع السياحية، فيما تستحوذ الدولة على النصيب الأكبر من حيث عدد الفعاليات والأنشطة السياحية في دول

المجلس بعدد 73 فعالية سياحية، وذلك من إجمالي 224 فعالية ونشاطاً سياحياً خليجياً.
(وأم

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.